

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/962
14 December 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٦٤ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للهند لدى الأمم المتحدة

عقد في نيودلهي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ مؤتمر دولي كبير للمنظمات غير الحكومية ، وكان موضوعه "نحو عالم خال من الأسلحة النووية وخال من العنف" . وكان الحضور في المؤتمر واسع النطاق ، وضم ما يربو على ١٠٧ من المشاركين الذين يمثلون الأفراد والمجموعات . وكانت أهم مجموعة بمفردها بين المشاركين هي مجموعة حركات السلم - وهي الهيئة الدولية للأطباء المناصرين لمنع نشوب حرب نووية ، والرابطة الدولية للمحاميين المناهضين لنشوب حرب نووية ، واتحادات المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح التي توجد مقارها في نيويورك وجنيف ، ومنظمة بوغواش ، ومجلس السلم العالمي ، ومؤسسة ما وراء الحرب ، ومنظمة الحملة العالمية لنزع السلاح التي يوجد مقرها في لندن ، وحزب الخضر لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ومنظمة العمل العالمي للبرلمانيين ، وغيرها .

واعتمد المؤتمر بالإجماع بياناً مشتركاً ، يمثل التقاء في وجهة نظر المشاركين القادمين من الشرق والغرب ومن الشمال والجنوب . وفي ضوء أهمية هذا البيان المشترك ، سأكون ممتناً لو تكرمت بتعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال .

(توقيع) ش. ر. غاريخان
السفير/الممثل الدائم

مرفق

البيان المشترك المادر لدى اختتام مؤتمر
المنظمات غير الحكومية المعنى بموضوع "نحو
عالم خال من الأسلحة النووية وخال من العنف" ،
المعقد في نيودلهي في الفترة من ١٤ إلى ١٦
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بمناسبة بدء الاحتفال
بالتذكري المئوية لميلاد البانديت جواهر لال نهرو

أولا - الاستنتاجات

كانت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى هي أول ما اتخذ من تدابير لنزع السلاح النووي بعد ظهور الأسلحة النووية . وقد فتحت السبيل أمام إمكانية إجراء تخفيضات أكبر في الترسانات النووية وإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف . بيد أن استحداث فئات جديدة من الأسلحة النووية لا يزال يجري دونما قيود . وقد تُرك الباب مفتوحا لاستغلال التكنولوجيات الجديدة من أجل تحديث القوات النووية والتقليدية المتبقية ورفع مستواها . وبلغ حجم الإنفاق على البحث والتطوير العسكريين درجة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، وأصبح يشكل قوة دافعة رئيسية وراء سباق التسلح .

ورغم أن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى قد حسنت من إمكانيات نزع سلاح النووي ، فإن ذلك لا ينبغي أن يترك مجالا للشعور بالرضا الشديد عن النفس . فهناك بالفعل اتجاه واضح لتراخي الجهود المبذولة في سبيل الكفاح من أجل تعزيز عملية نزع السلاح . ولذلك فإن المرحلة الراهنة تحتاج إلى تدخل حاسم من جانب حركات السلم في جميع أنحاء العالم من أجل الحفاظ على عملية نزع السلاح النووي وتعميقها .

إن خطر نظرية الردع النووي لا يقتصر فقط على عواقبها ، أي انتشار الأسلحة النووية ، لكنها أيضا ، من الناحية الأخلاقية ، نظرية غير مقبولة وغير قانونية .

ومما يؤسف له أن هناك اعتقادا راسخا لدى البعض في أن وجود حد أدنى من الترسانات النووية هو أمر ضروري بالفعل للحفاظ على الأمن الدولي . وعلى حركات السلم أن تقوم بصورة عاجلة بشن حملة موحدة ضد مفهوم الردع النووي .

ذلك أنه ما لم يُتخذ هذا الإجراء فإن الكفاح من أجل نزع السلاح سوف يخرج عن طريقه .

وهناك حاجة ملحة للغاية تدعو للتصدي للجهود الرامية إلى التحايل على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى عن طريق وزع أسلحة نووية جديدة . ومما يدعو إلى القلق أيضا أن المعاهدة لا تقضي بتدمير الرؤوس الحربية .

لقد آن الاوان لوضع نظريات أمنية بديلة والنظر في استخدام عدم العنف كوسيلة لبناء هيكل جديد للعلاقات الدولية . وينبغي للنظرية الامنية البديلة أن تأخذ في الاعتبار التغييرات البالغة الاهمية التي حدثت في العالم مؤخرا ، كما ينبغي لها أن تكون شاملة بمعنى أنه ينبغي لها أن تتناول على السواء التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي يتعرض لها الأمن . إن إقامة نظام شامل للأمن العالمي تستدعي إجراء تغييرات في النهج والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية وكذلك في المؤسسات القائمة . وينبغي بذل جميع الجهود من أجل حشد التأييد للأمم المتحدة بغية زيادة تعزيزها وجعلها فعالة بحق . كما يجب تزويد الأمم المتحدة بأدوات جديدة وإعطائها أدواراً إضافية في بناء وصيانة نظام شامل للأمن العالمي . ويبدو أن وجود نظام متعدد الاطراف للتحقق في إطار الأمم المتحدة إنما يشكل ضرورة حاسمة في هذه المرحلة . وينبغي التفكير أيضا في تعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانة السلم ، وفي جعل السبل والإجراءات الحالية لتسوية المنازعات أكثر فعالية .

إن الإنفاق العسكري وسباق التسلح في العالم يؤثران تأثيرا خطيرا على خطى التنمية وأنماطها في العالم أجمع ، ولا سيما في البلدان النامية . وهناك اتجاه متزايد لمضاعفة تخصيص الموارد من أجل البحث والتطوير العسكريين الراميين إلى تحسين تطوير المعدات العسكرية بدلا من التصدي للقضايا الأكثر إلحاحا المتعلقة بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم لبنى البشر وتلبية احتياجاتهم الأساسية . وقد أدى الإنفاق العسكري الزائد عن الحد في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ، في جملة أمور ، إلى اعتماد سياسات نقدية وضريبية وتجارية من شأنها الإضرار بخطة التنمية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي ككل .

والإنفاق على الأسلحة في البلدان النامية ، بما يصاحبه من تركيز على البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا العسكرية ، إنما تكمن وراءه المنازعات العالمية

والإقليمية على السواء . وبعض هذه المنازعات يتصل اتصالا وثيقا بمصالح الدول الكبرى والاهتمام بمناطق النفوذ ، كما أن بعضها مستمر لهذين السببين . وقد رُئي أنه يمكن للبلدان النامية نفسها أن تقوم بمبادرات للسمي إلى حل المنازعات الإقليمية . ويمكن لحركة عدم الانحياز أن تشجع على إجراء المفاوضات من أجل تحقيق الأمن المشترك وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على المساعدة في إيجاد الحلول . وإذا أمكن تقليل المنازعات الإقليمية ، فإنه يمكن للبلدان النامية أن توجه انفاقها الكبير على الأسلحة إلى أولوياتها الإنمائية . ولوحظ أنه تم تقديم اقتراح في الجمعية العامة يدعو إلى نظر مجلس الأمن ، في جلساته العادية ، في كيفية قيام الأمم المتحدة بالمساعدة بصورة فعلية في حل المنازعات الإقليمية . ورأى المؤتمر أن البلدان النامية قد ترغب في الاستجابة بصورة مواتية لهذا الاقتراح .

ويمكن لنزع السلاح أن يوفر قدرا كبيرا من الموارد التي يمكن توجيهها لغرض التنمية وتعزيز الرفاه الاجتماعي . وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو ، فإن نزع السلاح لا يعني تلقائيا أن الموارد الموفرة يمكن استخدامها للأغراض الإنمائية . أما في حالة البلدان النامية ، فإن هناك حتمية شديدة بالفعل تقضي بتحويل الموارد المفرج عنها بتخفيض الإنفاق على التسليح لاستخدامها في الأغراض الإنمائية .

ينبغي إنشاء جهاز مؤسسي لتنمية الموارد المفرج عنها بفعل نزع السلاح ، وذلك من أجل مكافحة الجوع وسوء التغذية والامية والفقر المدقع والمرض واستغلال الأطفال والعوز والحرمان من الاحتياجات الأساسية .

ثانيا - التدابير المخصصة التي أوصى بها المؤتمر

ألف - رحب المؤتمر بجميع المقترحات الداعية إلى تنفيذ برنامج عمل تعين له فترة زمنية محددة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية . وأيد المؤتمر بشكل خاص الأهداف العامة والنهج المتعلقة بخطة العمل الرامية إلى الإيذان بإقامة نظام عالمي خال من السلاح النووي والعنف (A/S-15/12 ، المرفق الأول) التي قدمتها الهند في أثناء الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة وهي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح .

ويسمى المشتركون ، إما من جانبهم أو من خلال المؤسسات التي يمثلونها ، إلى تعزيز تلك الأهداف بطرق محددة ولا سيما لتعبئة الدعم للخطوات التالية :

(أ) اعتماد اتفاقية ، في أسرع وقت ممكن ، لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ؛

(ب) إبرام معاهدة شاملة ، على وجه السرعة ، لحظر التجارب ؛

(ج) التقدم إلى محكمة العدل الدولية بطلب لإصدار فتوى بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية ؛

(د) إنشاء فريق على المستوى غير الحكومي لرصد وتقييم التطورات المستجدة على التكنولوجيا الجديدة التي قد تشتمل على إمكانيات للتطبيق العسكري والتنبؤ بهذه التطورات ؛

(هـ) تعزيز دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم وتسوية المنازعات والمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح .

باء - ولعل من أهم التدابير على الإطلاق عقد معاهدة في آسيا لحظر استعمال القدرات النووية والتهديد باستعمالها ضد الأطراف في مثل هذه المعاهدة . ويمكن في البداية أن تعقد مثل هذه المعاهدة بين الصين والهند واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، على سبيل المثال ، والدول الأخرى القادرة على إنتاج أسلحة نووية ، ثم يمكن فتح باب التوقيع عليها أمام البلدان الأخرى في آسيا وغيرها . والقدرات النووية لا تشمل مجرد حيازة الأسلحة النووية وإنما أيضا حيازة القدرات شبه النووية واستعمال الأسلحة الإشعاعية .

جيم - وينبغي لمختلف الفرق المهنية والمؤسسات البحثية التي تجري دراسات تتعلق بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية والعنف أن تعمل على تعزيز التعاون المتبادل فيما بينها وعلى تنسيق أنشطتها .

دال - واعترف المؤتمر بأهمية القيام على جميع الأصعدة بنشر التعليم بشأن ضرورات السلم وطبيعة وأبعاد ما تفرضه الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من تهديد للسلم لبقاء الإنسان ، والمتطلبات والعناصر الأساسية اللازمة لإقامة عالم جديد يقوم على اللاعنف .

وسيتولى المشتركون ، إما من جانبهم أو من خلال المؤسسات التي يمثلونها ، إجراء دراسة استقصائية وتقييم للأعمال والأنشطة القائمة في هذا المجال ، وإقامة اتصالات مع المنظمات المعنية لمواصلة تطوير هذه الأنشطة واتخاذ إجراء لدمجها في المقررات الدراسية القائمة .

هاء - وأكد المؤتمر على حق الشعوب في الحصول على المعلومات المتمثلة بالتطورات المستجدة ولا سيما في البلدان التي تترتب فيها آثار ضارة ببقائها وأمنها ورفاهها . ويتعين على المؤسسات الدولية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي قامت فعلاً بإنشاء شبكات أو لديها القدرة لإنشاء الشبكات أن ترصد وتجمع مثل هذه المعلومات وأن تتيحها للناس على نطاق العالم بطريقة سهلة ومفيدة . وسيعمل المشتركون على إقامة أكبر عدد من مثل هذه الشبكات اتخاذ إجراءات فعالة للمتابعة .

واو - وفي مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، سيعمل المشتركون بوجه خاص على تعزيز ما يلي :

(أ) إعلان التسمينات من هذا القرن عقدا لتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية تخدم الاحتياجات الإنمائية للاقتصادات المعنية ؛

(ب) إجراء دراسات كمية بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية والخطط البديلة من أجل تنفيذ برنامج مرحلي لنزع السلاح وآثاره على عملية التنمية ؛

(ج) عقد اجتماع لفريق خبراء مؤلف من علماء الاجتماع وأخصائيو التكنولوجيا لتحديد حد أمثل للإنفاق العسكري يكون الإنفاق بعده ضارا بالتنمية وإمكانية إقامة جهاز داخل منظومة الأمم المتحدة يمكن للحكومات الوطنية من خلاله أن تبرر إنفاقها الزائد عن هذا المعيار العالمي ؛

(د) ينبغي استكشاف إمكانية تنفيذ برامج في مجالات تنمية المواد وإيجاد بدائل لمصادر الطاقة ونماذج جديدة للتنمية تتمتع بالتركيز على إعادة تدوير الموارد وتعزيز وضع وتنفيذ برامج بديلة لأجل الإنفاق المدني تشجع آشارها إلى أقصى درجة ممكنة في مجال الرفاه الاجتماعي والنمو ، مع التركيز بوجه خاص على الخدمات الصحية والتعليم .

ثالثا

إن أي نجاح لعملية نزع السلاح يعتمد ، بداهة ، على المواقف الإنسانية وعلى البيئة الدولية . وإذا استخدمنا في هذا السياق كلمات البانديت جواهر لال نهرو ، لقلنا إن "مزاج السلم" لا "مزاج الحرب" هو الذي ينبغي أن يحكم روح الإنسان حتى يحقق "جوهر المدنية ذاته" .
